مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: أثر ظاهرة تريف المدن على النظام السياسي العراقي أنموذجاً
اسم الكاتب: م.د. هشام عز الدين مجيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/312
تاريخ الاسترداد: 2025/05/09 23:37 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

"أثر ظاهرة تريف المدن على النظام السياسي العراق أنموذجاً

م.د هشام عزالدين مجيد(*)

المقدمة

يمكن القول ان للمؤسسات دوراً حيوياً واساسياً في تعريف وتشكيل كل ما هو مُمكن ومُحتمل في الحياة السياسية للشعوب، وذلك عن طريق تكوين وتطوير الهياكل والقواعد والاعراف التي تقوم عليها كل دولة ديمقراطية، كما أنَّ نوع وطبيعة المؤسسات هو الذي سيحدد الكيفية التي تمارس بها دولة ما نشاطاتها وتحكم بها نفسها، لذا فلابدَّ على كل شعب يرغب في ان ينهض ويتقدم ان يهتم بهذا المكون الاساسي والضروري لبناء الدولة وان يسعى الى تطويره وتعزيزه واستخدامه الاستخدام الامثل.

ويمكن تعريف المؤسسات بداية على "انها مجموعة من القواعد والادوار والمعايير، المتمحورة حول هدف يُلبي حاجات معينة لمنتسبيها"[1]، بمعنى يمكن النظر للمؤسسات على انها مجموعة من العلاقات الانسانية الدائمة والمستقرة نسبياً للأفراد الذين تجمعهم مصالح واغراض مشتركة، وبمعنى آخر أيضاً نستطيع فهم المؤسسات على انها كل الهياكل التنظيمية والاجراءات الدائمة للنظام السياسي التي توجه وتقيد وتراقب سلوكيات وتصرفات المواطنيين في الدولة وهي ايضا الركائز والأسس التي يقوم عليها المجتمع.

وفي ما يتعلق بالعراق، فثمة انقاطاعات حضارية كان لها تاثير كبير في تطور ونمو بنية المجتمع وبناء المؤسسات والدولة فيه، وذلك لوقوع العراق على حافة الصحراء مما جعل الحضارة والتحضر والدولة والمدنية في حالة نشوء وتحلل مستمرين من دون تراكم ثابت ومتصاعد لاحداهما على حساب الاخر، وكما يرى علي الوردي فإن العراق

(*) كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد.

يقع على اكبر منبع فياض للبداوة هو منبع الجزيرة العربية، فهو يتلقى موجات بدوية واحدة بعد الاخرى، كما انه من اكثر البلدان العربية معاناة من الصراع بين قيم البداوة وقيم الحضارة وتأثراً بهما وعلى مدى اجيال عدة .

لذا تاتي دراستنا هذه لتناقش اثر البداوة المقنعة•[2] وظاهرة تريف المدن على البناء المؤسسي في العراق، كظاهرة تقلل من فرص وإمكانية بناء المجتمع المدني المنشود في اطار مشروع إقامة عراق ديمقرطي مفترض، يخلف حقبة النظام الاستبدادي السابق، ويعدل من مسار بناء الدولة على اساس الاندماج والانصهار في عراق واحد يسوده العمل المؤسساتي ومبادئ حقوق الانسان والتعددية الحزبية.

- **المبحث الاول: ظاهرة تريف المدن (الأصل والمظاهر)**

عند التتبع التاريخي لواقع العراق والمجتمع العراقي، لابد من ذكر ان المجتمع العراقي اليوم هم ليسوا أولئك الذين انحدروا من بقايا السومريين والبابليين او الكلدانيين، إنما هم عبارة عن اقوام قد أستَّبدلوا بسبب واقع الهجرات الكبرى التي اجتاحت هذه المنطقة خصوصاً بعد دخول الاسلام اليها، وتسلسل الدول التي مرت بهذه البقعة من الارض، فمن الصعوبة بمكان في ان نُحدد بداية تكوين المجتمع العراقي الحالي وطبيعته وتركيبته وشكل علاقاته الا في ان نعود لدراسة التاريخ السكاني وهو ما اتبعه البعض من علماء السكان والمختصين في دراسة المجتمعات[٣].

فالعراقيون هم شعباً ينقسم الى قوميات ومذاهب متعددة، كما يمثل سكان المدن حسب الاحصائيات نسبة كبرى مقارنة بسكان الريف [٤]، ولكن نعتقد ان هذا التقسيم غير واقعي من الناحية الاجتماعية، فمنطقة السكن لا تُمثل إنعكاساً حقيقياً لتحضر الشعوب من عدمها، وإنما مقاييس التحضر هو الكيفية التي يتم التعامل فيها مع مفردات الحضارة وانعكاسها على سلوك الشعوب.

مع التأكيد ان لكل طور حضاري في العراق خصائص وسمات تميزه عن الطور الحضاري السابق واللاحق وحتى المتزامن معه، الا ان ذلك لا يلغي المشتركات في الشكل او في الجوهر الحضاري، فالخصوصية لا تلغي عوامل الاستمرار بعبارة اخرى

هناك تفاعل جدلي بين عوامل الاستمرار وعوامل التغيير، وقد تكون ظاهرة السلطة السياسية والظاهرة الدينية من اهم الظواهر اللتين حافظتا على جوهرهما من ناحية التسلط والهيمنة السياسية بالنسبة للأولى، والدور السياسي والهيمنة الاجتماعية بالنسبة للثانية، مع اختلاف في الشكل وطريقة الظهور والتعبير الايديولوجي والفلسفي[٥].

لقد كانت المعادلة السكانية في العراق متفاوتة حسب الوضع السياسي ووضع الهجرة ، فعند دخول العثمانيين الى العراق أقروا (نظام الاقطاع **Feudalism**)*، وهو توزيع الاراضي الزراعية بشكل يطغى عليه الجانب السياسي اكثر منه اقتصادي، فتم أقرار نظام ما يسمى (الطابو)** الذي يُقسم الاراضي حسب نوعيتها، ثم صُنفت الاراضي الزراعية الى نوعين: الاول يسمى (الممنوحة باللزمة) والثاني (مُشاع)، فكلاهما يمثل ذات المعنى وهو ان المالك او الاقطاعي وغالباً ما يكون السياسي القريب من العثمانيين كان قد سُمح له في استغلال الاراضي وزراعتها او امتلاكها ولكن بدون سند قانوني رسمي، وانما له الحق في استغلالها ليس الا، وهنا كان على الاقطاعي ان يوزع العمل على الفلاحين التابعين الى عشيرته (كأجراء فقط) ثم تقسيم الحاصل الى ثلاثة أثلاث (الفلاح، الاقطاعي، الدولة على شكل ضرائب)[٦].

ولعل ما يبرر تبني مفهوم (القرابة) على المجتمع العراقي في العهد العثماني هو الجمود الواضح في عملية التطور الاجتماعي الناتج عن جمود متعدد الاطراف (اقتصادي، سياسي، فكري)، وقد تكمن عملية التحول والانتقال المهمة في تطبيق نظام (الطابو) في العام ١٨٧٠، وهو ما عجل في عملية انفصال العلاقات العشائرية وتحول طابعها الابوي الممثل بشيخ العشيرة الى علاقات استغلال وتملك المشاع العشائري، من قبل شيخ العشيرة، وانتقال انتاج الكفاف الذاتي الى انتاج سلعي تبادلي تصديري[٧].

وفي ظل السيطرة البريطانية بعد العام ١٩١٤م، لم يُغير البريطانيون من قانون امتلاك الاراضي شيئاً كبيراً، وانما وزعت الاراضي والمواقع السياسية على الشيوخ والذين لم يشتركوا في ثورة العشرين بداية، رغم انه تم اقرار البريطانيون للشيوخ القدامى حتى المشتركين في ثورة العشرين لما كانوا يمتلكونه او يسيطرون عليه، وفي كلتا

الحالتين فقد كان الفلاح الذي يعمل في الحقل يعيش كحالة العبيد (الرق)، فالشيخ يمتلك كامل الحق في حياة الفلاح وفي رزقه ومعيشته وعائلته، ولا يمتلك الفلاح اي حق في الاعتراض او الرفض، وهي على عكس حالة البداوة التي كان على زعيم القبيلة فيها ان يُحسن معاملة افراد القبيلة لخوفه من ان يُغدر به *او يتم استبداله برئيس آخر.[٨]

- **الطائفة والعشيرة**

يمثل الفلاحون في الجنوب شريحة كبيرة يميلون كيفما يطالبهم به الشيخ*، وليس لاحد الاعتراض لاي سبب من الاسباب، فثورة العشرين هي ثورة اشترك فيها الفلاحون بسبب ان زعيمهم اشترك فيها، وما عليهم الا ان يقوموا تماماً مثل ما قام به زعيمهم، ولم يختلف العثمانيون قبلهم في اعتبار الشيوخ الاقطاع جزءاً من التركيبة الحكومية العراقية في منحهم القدرة على ضبط المناطق الجنوبية وتوجيه ميولهم حسبما تقرر الدولة، مع الفارق ان البريطانيين ربطهم بنظام من خلال المراكز الحكومية، بينما بسط يدهم العثمانيون ومنحهم بما يشبه الحكم الذاتي على القرى التابعة لسطوتهم[٩].

لقد كان التوظيف الديني ينمو بصورة سريعة لدى تلك الشريحة الواسعة لما يُعانون من حرمان ومن فقدان لحقوقهم، فالدين عنصر مهم ورئيسي في عملية الحشد الجماهيري والثقافي، فلا يمكن تصور عائلة ريفية جنوبية عراقية بدون ذكر للأنتماء الديني والمذهبي على وجه الخصوص، بما يحمله هذا الشعور بالانتماء من قرب او بعد عن النظريات والايديولوجيات التي سطرها الفكر الامامي، فمن الصعوبة بمكان ان تكون لنا القدرة على تحليل شخصية الفرد العراقي الجنوبي دون المرور وبشكل مستمر بالشعائر والثقافة والحركة الاجتماعية للتشيع.

لقد تعاقبت على حكم العراق منذ التاسيس في العام ١٩٢١ ولغاية العام ١٩٤٧، عشرون حكومة، وقد خلت من اي رئيس وزراء ينتمي للمذهب الشيعي، ولم يتسلم خلال العهد الملكي او الجمهوري اي منهم لرئاسة الاركان او القوات المسلحة العراقية، وطيلة العهد الملكي منذ العام ١٩٢١– ١٩٥٨ تشكلت ٥٩ وزارة، ترأس

الشيعة لاربع وزارات فقط والسنة ٥٥ وزارة كما كان هناك دائما وزيراً شيعياً كرمز لكل حكومة، وكذلك شيعي واحد في المتصرفين وشيعي واحد في مدراء الاقضية هذا في الوقت الذي كان الاكراد الذين يمثلون ما نسبته آنذاك ١٧% من نفوس العراق يحتلون تقريباً ٢٢% من المناصب، وبقيت هذه الحالة مستمرة حتى حقبة (عبد الكريم قاسم)، اما في زمن العارفيين فقد سيطر على مقاليد الدولة شخصيات حضرية من المدن وحصراً من غرب العراق كعانة وراوة وحديثة وهيت[١٠].

وقد استمر الحال بالنسبة للفلاح الريفي على نفس المنوال لحين انطلاق ثورة (عبد الكريم قاسم في العام ١٩٥٨م)، وقرر فيها باول التفاته له في انعاش الفلاح اقتصادياً، وبذلك اقدم على انتزاع الاراضي التي يستثمرها الفلاح من الشيخ وتمليكها له على ان يقوم بنفس مهام الشيخ مع اعفائه من الضريبة الحكومية والاستفادة من محاصيل الارض كاملة، وهو ما سُمي (بقانون الاصلاح الزراعي)[١١].

الا ان بسبب عدم قدرة الفلاح على ادارة الارض بأن يكون سيد ارضه ومالك لمحصوله، بالشكل الذي كان يديرها سيده الشيخ او الاقطاعي، ظل يعاني من حصة الماء او حصة البذور او عملية التسويق وما الى ذلك من المشاكل الزراعية، وبعد ان ضجر من نقص تلك الخدمات عمد عندئذ الى ان يُغادر أرضه والالتجاء الى المدينة مع عائلته (**Internal Migration**)، في غاية الحصول على عمل، وكان رحيله في تلك الاوقات قد فرضت عليه ان يقوم بالاستيلاء على أرض متروكة على اطراف المدن ويضع فيها ما يحميه من التقلبات الجوية، ورويداً رويدا تجمع الفلاحين المهاجرين من ارضهم الزراعية في الجنوب الى اعداد كبيرة من الفقراء والمعدمين وكونوا مدن كبيرة * وهم يعيشون في شظف من العيش كمدينة الشعلة والزعفرانية وغيرها من المناطق[١٢]، وفي نفس الوقت بدأت افراد القبيلة الواحدة ترد تباعاً الى تلك المناطق بعدما تمكنت من انتزاع اراضاً حكومية متروكة، فتجمعت القبيلة ثانية وأعادوا بناء شكل العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة في اعرافهم وقبائلهم في الريف*، باستثناء عبوديتهم الى الشيخ الاقطاعي بشكله المذل الذي كانوا يعانون منه[١٣].. وهكذا بدأت العشائر تتآلف فيما بينها من اجل الحماية ومن اجل الارتزاق الذي

يضمن لهم تجنب الاعتداء حتى اضحت العاصمة بغداد عبارة عن مدينة ذات طابع جنوبي عشائري ريفي الاعراف، وقد دلت الدراسات الخاصة بعلم الترييف (**Rural Scientology**)، بان البداوة تنتقل في البداية الى حالة ريفية (غير مستقرة في الريف) ثم الى حالة ريفية (مستقرة في المدينة).

وفي الاشارة الى الانقلاب الاخير الذي قام به (حزب البعث) في العام ١٩٦٨، كان في واقعه انقلاباً يعتمد في جوهره على النزعة العشائرية قاده مجموعة من الضباط العسكريين من منطقة تكريت والدور والشرقاط وعانة وحديثة وهيت[١٤]، مع بعض الشخصيات القليلة التي كانت تنتمي الى العشائر الجنوبية.

مع ان البعض يرى في ان انقلاب (عبد الكريم قاسم في العام ١٩٥٨) كان ايضاً انقلاباً عشائرياً قبلياً خصوصاً فيما يتعلق بمشاركة (عبد السلام عارف) في الانقلاب والذي كان بالاصل من منطقة عانة ثم سكن بغداد، فالصراع العشائري في العراق هو صراع قديم نشب بين المدن التي تقترب من بغداد كتكريت وسامراء وبين مدن الغرب كعانة وراوه وحديثة وهيت، ولنا ان ندرك السبب في خلو الساحة من اسماء ضباط انقلابيين من المذهب الشيعي الا ما ندر مقارنة بنسبة المشاركين ممن هم من اصل عانه او تكريت او سامراء، اذا ما علمنا ان اتباع المذهب الشيعي كانوا محرومين من الانتماء الى الجيش او الى الكلية العسكرية في بغداد وهي الكلية العسكرية الوحيدة آنذاك*، وهذا الحرمان جاء لسببين هما الروح الطائفية التي كان السياسيون السنة يمارسونها في حينه، وثانيهما هو منع علماء الشيعة اتباعهم من الانخراط الى المؤسسات الحكومية التي لا تمتلك شرعية السلطة.

لقد استمرت حالة الصراع بعد تلك الحقب في تاريخ العراق السياسي على قطبين: اولهما هو القطب النافر للأحداث السياسية اعتماداً على الشعور بالتهميش والاقصاء والدونية وهو التشيع الديني، وثانيهما هو التمسك بصورة اكثر بمبادئ العشائرية التي ورثوها عن الاجداد المهاجرين وهو القطب الجاذب الاقوى في المعادلة، وهو ما ادى بالتالي وفي حقبة ما بعد سيطرة (نظام البعث ممثلاً بالرئيس السابق صدام حسين في العام ١٩٧٩) الى فرز واضح للعشائرية التي عادت بصورة كبيرة الى الوسط العراقي،

وصار الفرد يبحث له عن مأوى عشائري ليتمكن من التعاطي مع الاستقطاب العشائري (مستترة احياناً وظاهرة في احيان اخرى) الذي اصبح ديدن الحكم آنذاك[١٥].

وبدون شك فان عمق غزو مبادئ البداوة في مجتمع لم يكن يمتلك قاعدة فكرية او ثقافية او جامع وطني او هدف أسمى، أزاء المبادئ التي ترسخت في اذهان المجتمع انذاك من اعراف قبلية وتقليدية، يكاد يكون احد اهم العناصر التي تستدعي التدخلات الخارجية وزرع التخلف وتعزيز الجهل في المجتمع لسهولة اختراق المجتمع من خلال استغلال تلك العناصر، ومن هنا علينا ان نتبين ان دورة الطبيعة لم تكتمل في شخصية الفرد الجنوبي من كلا الصنفين(الفلاح – الاقطاعي، وريفي – المدينة) وهي شخصية تختلف اختلافاً كلياً عن بقية المصطلحات التي ناقشها المحللون وعلماء الاجتماع، لا سيما ان المجتمع العراقي ومنذ تأسيس الدولة العراقية لم يحُسن التعامل والتعاطي مع مفهوم الدولة الحديثة باعتبارها مؤسسة حاكمة ومنظمة ومقيدة بمجلس نيابي وسلطات موزعة ومتخصصة، ما أضعف الدولة في حينها رغبة من المجتمع الذي يفضل التعاطي مع البديل العشائري والقبلي، ولذلك نلاحظ رغم وجود شخصيات سياسية مثل (جعفر ابو التمن ت ١٩٤٥) و(الخالصي ت ١٩٢٥) واخرون لكنهم كانوا قادة اجتماعيين ودينيين يمتلكون القدرة على تغيير المجتمع العراقي ونقله من حالة البداوة الريفية الى حالة الحضارة ولكنهم انساقوا الى الاكثرية العددية التي تمثل الرقم الاحصائي وبما يتمتع به من قيم العشائرية الريفية، ما ابقى المجتمع يعاني من قيم الريفية والجهل والتخلف.

فالمجتمع عموماً هو عبارة عن كيان من اعراق وتقاليد ومفاهيم تشترك فيها معظم نواحي الحياة من فن ودين والعلم الرسمي والجمال والتاريخ المشترك والرموز التي تجمع وتوحد الصف الوطني وغيرها وهو ما يسمى في المصطلح الحديث (الثقافة **Culture**) التي تجمع صفات الامة وتعطيه هذه السمة او تلك، فصفات المجتمع التي تعنينا هنا هو ليس تقييمها او تبيان خطئها من صحتها، فالمجتمع العراقي بعد ان مر بتلك الفترات من الصراعات عاد ثانية الى تقاليد ريفية والتي تفرعت من البداوة،

وذلك بسبب سياسات الحكومات المتعاقبة التي لم توفر له من المستلزمات ما يستطيع فيه من ان يجد البديل في حياته وثقافته[١٦].

- **المبحث الثاني: اثر ظاهرة تريف المدن على بناء المؤسسات**

ان الهجرة من الريف الى المدن هي ليست مجرد انتقال جغرافي من مكان الى اخر، فالانتقال من المجتمع الريفي بقيمه واعرافه وعصبيته الى المجتمع الحضري دون المرور بفترة انتقالية يتم فيها تكييف تلك القيم والاعراف، هو عملية معقدة وتحتاج الى ظروف وشروط اجتماعية واقتصادية وثقافية تساعد على التأقلم والانسجام والتحضر في مقدمتها تحويل الانتماء من العشيرة الى المجتمع الحضري والولاء للدولة والمجتمع المدني ومن ثم الخضوع الى سلطة القانون المدني وليس للأعراف والقبيلة، والذي ينعكس في البنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية وخاصة في العلاقات العائلية وجانب التعليم والمهنية، التي تتاثر بدورها على طرائق التفكير والعمل والسلوك للريفيين النازحين الى المدن من جهة، وحدوث تغير وتبدل وتحول في نمط الحياة والسلوك والعلاقات الاجتماعية والثقافية، كما تضطرهم الى الاندماج القسري في العلاقات الرسمية وغير الرسمية والخضوع الطوعي لوسائل الضبط الاجتماعية الوضعية والعرفية من جهة اخرى، باحثة عن فرصة او ثغرة للدخول الى الحياة المدينية بشكلها المترف والمميز ومن ثم تحاول التحكم فيها من خلال ثقلها الكمي وليس النوعي، لتنخرط في الحركات والاحزاب السياسية اياً كانت[١٧].

وقد يبدو مصطلح التريف منحازاً وغير عادل ولا موضوعي، اذ يعتبر الثقافة والقيم الريفية سلبية بذاتها ويعدها دخيلاً تخريبياً على الحياة المدنية وتشويهاً لها، لكن النقد هنا ليس للريفية كمعطى سوسيولجي، او حقيقة انثربولوجية، بما هي انتماء للافراد، او نمط حياة، او ثقافة، بل هو نقد لانعدام تكافؤ الفرص التنموية واعتراض على الوضع الهجين الناتج عن تجاور ما هو ريفي مع ماهو مديني من دون عملية اندماج اجتماعي، ومن دون وجود مناخ مساعد على الانتقال التنموي من التريف الى التنمية، وحضور

العزلة والريبة والتمايز الصارخ بين الريف والمدينة، بما يرسخ اللامساواة والعنصرية المتبادلة، ويثير مشاعر الهامشية والاقصاء ويعيق التطور ويبث قيم الانعزال والانغلاق.

ولا تنفك الدراسات الميدانية والملاحظات المتنوعة من تسجيل الظاهرة وتبيان تمظهراتها وتشكلاتها، مع تشخيص الاسباب والتداعيات، ومع ان العنوان لا يخرجنا من سياق الانتماء والعيش والتحقق التاريخي، الا اننا نشق طريق تحليله وتفسيره من اجل حل عقد تاريخية ونفسيه وثقافية أفرزها تداخل عناصره في الحديث عن المدينة، تحضر ثقافات متجاورة في امتداداتها التاريخية والعمرانية والبيئية والسوسيو ثقافية، تفرز معها وجود بنيتين على الاقل ظاهرتين بارتباطهما الهوياتي والجغرافي المتنوع من جهة، وثقافة مدنية غربية افرزتها متطلبات التحضر والتمدن والعولمة بجميع مفاصلها ومشاريعهما المادية والسياسية والثقافية من جهة اخرى.

وتبين من خلال الشواهد اليومية ومؤشرات المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني للمجتمع العراقي، بان هذا المولود المتقادم اليوم، الا وهو المدينة المدنية الجديدة التي يحكمها قيم الديمقراطية ودولة المؤسسات ومظاهر الدولة المدنية وسمو الدستور والمساواة امام القانون وقيم الانضباط الذاتي (**Self– discipline**)، بأنه ابناً غير شرعي لمسار مجتمع تزوج قسرياً خارج القابلية والقبول، وخارج بركة الفقيه المستغاث به في الحلم كما في الغيث كما في الشفاء والدعاء... وخارج المنظومة الاخلاقية والثقافية المنظمة لحياة هذا المجتمع، في غياب الوعي والتربية المدنية والتعليم الموازي والاستقرار النفسي والبيئي المتوازن للشخصية، ماذا سننتظر غير سلوك البصق في الشارع المرصف، واحتلال الممرات الولوجية والرصيفية، وانتشار كراسي المقاهي الملبية لأستلذاذات كبت حواسي يومي متكرر، وكذا غياب جمالية العيش، وحضور مقومات تشوه عمراني ممنهج، يحول المستثمر الى مرتزق بلا قيم ولا التزام اخلاقي وحضاري، تساعده أشكال الفساد الاداري والتدبيري ومظاهر الرشوة بجميع اشكالها ومضامينها[١٨].

ولا شك ان للبداوة المقنعة العديد من المظاهر التي بدورها تؤثر على البناء المؤسساتي وعلى بناء الدولة بشكل عام، ومن اهم هذه المظاهر ما يلي[١٩]:

١. يساعد النزوح الريفي الى المدن على إحداث تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية واخلاقية واختلال ديمغرافي (عدم توازن) بفعل ما يحمله النازحون من قيم واعراف وعصبيات من جهة، وتعطشهم لحياة المدينة وترفها وملذاتها المادية والمعنوية التي كانوا يحلمون بها من جهة اخرى، وكذلك اصطدامهم بمشاكل المدينة وعقباتها وصراعهم مع مترفي الاحياء الراقية التي دخلوها عنوة ليحدثوا في حياة المدينة خللاً وفوضى اجتماعية واقتصادية وحتى سياسية وفي العلاقات الاجتماعية تفككاً وفي توزيع الادوار والمكانات الاجتماعية تدميراً خصوصاً في حالة غياب امن اجتماعي واستقرار سياسي وتخطيط تنموي علمي وعدم وجود مؤسسات مدنية قوية وفاعلة، مما يشجع على احياء المتخلف من قيم المدينة والريف ليرفد بها عصبيات قبلية ومذهبية وطائفية، وهو ما يسبب تلكأً تدريجيا في دور المدينة وتدمير بنيتها الحضرية والثقافية واستقرارها الاجتماعي ويضعف دور الطبقة الوسطى التي من الممكن ان تحمل على اكتافها بناء الحداثة والتقدم الاجتماعي.

٢. الحداثة والبداوة المقنعة: كان الدخول الى الحداثة ومايزال من الابواب الخلفية وذلك بسبب انحسار الثقافة الحضرية القائمة على الاستقرار والتسامح والتقدم الاجتماعي، والامثلة كثيرة فمثلا تجد الكثير ممن يستخدمون السيارة والحاسوب والانترنت والموبايل بدون قيمها العلمية والتقنية، فهم ينتقون منها مع ما يتلائم مع اذواقهم ومصالحهم ثم يلعنون الحداثة والحضارة الغربية ومكتشفها، كما تظهر سلوكيات محورة كما في سياقة السيارة بالبجامه مثلا، وفي طراز البناء الجديد واستخدام الالوان الغامقة لصبغ واجهات البنايات، وانحسار الاهتمام بالادب والفنون وغلبة الشعر الشعبي والمسرح المهرج وغيرها من المشاهد.

٣. استفحال مظاهر القبلية والطائفية: فثمة تحدً كبير يواجه بناء الدولة الحديثة وهيبتها والبناء المؤسساتي فيها، حيث ينقسم المجتمع العراقي على ذاته الى

قبائل وطوائف ومناطق حولت الصراعات والمنازعات والعصبيات العشائرية الى المدن والاحياء ومؤسسات الدولة والمجتمع.

وبدون شك فان لأرث النظام السابق وما تركه على الواقع السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي من تراكمات سلبيه، كانت قد افرزت بدورها العديد من المظاهر غير المؤسساتيه وغير المدنية بفعل السياسة المغلقة التي كان يستخدمها تجاه المجتمع ليجعل من الثقافة السائدة ثقافة خضوع، ومن حكم غير مؤسسي وغير ديمقراطي.

بعد عام ٢٠٠٣ رفع النظام السياسي العراقي شعار دولة المؤسسات، وقد ضمن في دستوره وفي طروحاته العديد من الأشارات التي تجعل تبني الديمقراطية ومبادئ حقوق الانسان وبناء دولة المؤسسات، احد اهم سمات ذلك الدستور، وبالمقابل فقد تم تأسيس البنى التي ارتكز عليها النظام السياسي في العراق على اسس المحاصصة والتوافق في توزيع المناصب الحكومية متخذين من مبدأ التعددية الحزبية واللامركزية الادارية وسيلة لكسب المنافع والامتيازات المادية والحزبية.

وعند الحديث عن دولة المؤسسات سواء كانت مؤسسات (دستورية، حكومية، اهلية، اقتصادية، اجتماعية، تعليمية، دينية، اعلامية.. الخ)، فإن اول ما يتبادر الى الاذهان هو عملية وضع معايير الاداء بعملية تحديد المجالات التي يمكن من خلالها الحكم على اداء المؤسسة او المنظمة واداراتها المختلفة، ويراعى عند تحديد مجالات الاداء ان تستوعب الاهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها كافة وبالتالي فقد يكون للادارة مجالات اداء مختلفة عديدة، وبصفة عامة تمثل عملية وضع معايير الاداء الخطوات الرئيسية لدورة الرقابة بل تعتبر الاساس لفاعلية الرقابة خصوصاً ان المعايير ما هي الا خطط تصف ما يجب ان يكون، وبدونها يضل الجهاز الرقابي طريقه في الحكم السليم على كفاءة وفعالية الاداء المؤسسي للجهات الخاضعة للرقابة[٢٠].

ويتطلب وضع معايير مهنية متسقة لتقييم الاداء ضرورة ان تبنى على اساس اطار عام واضح يحدد الملامح والمبادئ الاساسية التي تحكم عملية الرقابة، ويمكن ان

يساعد هذا الاطار كل من الادارات العمومية والاجهزة العليا للرقابة في اضافة قيمة لعمليات وانشطة الوحدات الحكومية وتحسين ادائها المؤسسي.

وحول السؤال لماهية وطبيعة المعيار، فان عملية وضع معايير تقييم الاداء ليست بالمهمة السهلة لحاجتها الى ادراك حقيقي لبيئة العمل الفعلية وحتى تصمم بما يجعلها مناسبة للواقع بحيث لا تكون سهلة الوصول اليها بشكل لا تدفع الافراد الى بذل المزيد من الجهد، كما انها يجب ان لا تكون مبالغ فيها مما يؤدي الى تعذر الوصول اليها مما ينعكس في النهاية على انخفاض معنوياتهم، وقد عرفها احد الباحثين " بانها مقاييس تستخدم لقياس النتائج الفعلية فهي بذلك وسيلة يتم بمقتضاها مقارنة شيء بشيء اخر كما تعتبر في الوقت ذاته هدفاً يسعى الى تحقيقه"[٢١].

اذ نظراً لتعدد وتنوع البرامج والانشطة في الوحدات الحكومية يتطلب الامر ايجاد المعايير المناسبة لكل برنامج او نشاط على حدة وبما يتناسب مع الاهداف التي تسعى كل وحدة حكومية الى تحقيقها، علماً بانه لا يوجد معيار واحد يمكن الحكم على مستوى اداء الوحدات الحكومية محل الرقابة وتعدد تلك المعايير بتعدد الانظمة التشريعية والتنفيذية لتلك الوحدات (داوود عبد الغني، طارق النجار) وتجدر الاشارة الى ان هناك عدة تصنيفات وتقسيمات لمعايير الاداء الحكومي ومنها المعايير الاقتصادية والاجتماعية

ويقصد بالمعيار الاقتصادي بانها المعايير التي على ضوئها يتم قياس مدى استخدام الوحدات الحكومية للعناصر والموارد المتاحة والمختلفة الاستخدام الامثل، وقد تكون هذه المعايير كمية (استخدام الموارد والالات والوقت)، وقد تكون معايير مالية (قياس المصروفات الفعلية مقارنة بالاعتمادات المقررة في الميزانية العامة للدولة).

اما المعايير الاجتماعية، هي التي تعبر عن مدى قيام الاجهزة الحكومية بمسؤولياتها الاجتماعية نحو المجتمع ومدى توفيرها للخدمات العامة التي تؤدي الى تحقيق الرفاهية والتقدم لافراد المجتمع، ومن معايير الاجتماعية (الصورة الذهنية للوحدة الحكومية لدى الافراد في المجتمع سواء كانوا موظفين او منتفعين).

وعن *مؤشرات الاداء الحكومي*، او *مؤشرات تقييم الاداء* وتسمى ايضا معالم الاداء، فهي تلك التي تربط بين الاداء الفعلي والمعايير لتحديد الانحرافات عن المعايير الموضوعة سلفاً، وهي تمثل نتائج لرقابة الاداء التي يقوم بها الجهاز الرقابي ومن ناحية اخرى فانها تؤشر عن مدى تحقيق عناصر الاداء ايجابا او سلباً في الجهات والمؤسسات الحكومية الخاضعة لعملية الرقابة والتقييم. وتعتبر مسالة توافر مؤشرات للأداء وتطويرها بصفة منتظمة احد المتطلبات الاساسية لتطوير النظام المحاسبي الحكومي وتحقيقا لاغراض الرقابة وتقييم الاداء، وبهذا الخصوص تشير احدى الدراسات، الى اهمية توفير مجموعة من المؤشرات التي يمكن استخدامها كاحد دعائم اطار رقابة تقييم اداء الوحدات الحكومية بحيث قسمت تلك الدراسة تلك المؤشرات الى قسمين وهما مؤشرات تتعلق بقياس فعالية الاداء، ومؤشرات تتعلق بقياس كفاءة الاداء.

لذلك اذا ما اردنا ان نسحب هذه المعايير الى الواقع العراقي، نجد ان ظاهرة البداوة المقنعة تؤثر بشكل كبير وفعال على البناء المؤسساتي ونجد ان البناء المؤسساتي يفتقد الى العديد من الركائز التي من خلالها نستطيع ان نستدل على ونستشعر وجود مؤسسات قائمة على اسس موضوعية وعلمية وعملية.

الخاتمـــة

ومن خلال ما تقدم فيمكن ان نحدد بعض النقاط الرئيسة التي تحول دون بناء دولة المؤسسات في العراق:

١. أزمة الثقة وفقدان الثقة السياسية بين اطراف العملية السياسية، فالعراق ما زال مقسماً الى عدة طوائف واقليات واثنيات سياسية، وقد تكون هذا المشكلة قابلة للحل لو كانت مشكلة داخلية ذاتية، ولكن يصعب الحل فيها لوجود تدخلات خارجية اقليمية ودولية ما يزيد حالة عدم الاستقرار السياسي بين الفرقاء السياسيين بسبب مخاوف البعض ضد البعض الاخر.

٢. مشكلة تدني مستوى الثقافة السياسية والوعي السياسي لدى غالبية الشعب العراقي، ما يصعب استيعاب شكل الحكم الديمقراطي بمفهومه الصحيح، ويشكل عائق امام تقدم بناء الدولة المؤسساتية من منطلق ان الواقع الاجتماعي هو الذي يشكل النواة الاولى لبناء الدولة.

٣. تفتقر الحكومة العراقية الى طبقة التكنوقراط، بمعنى ان العقبة الاخرى التي تواجه بناء دولة المؤسسات هي إبعاد الكفاءات والعقول النيرة في ادارة مفاصل الدولة العراقية، فنظام او اسلوب تولي المناصب يسمح بالتغالب والتكالب وإعلاء الولاءات على حساب الكفاءة، وهو ما ينعكس سلباً على بناء دولة المؤسسات.

٤. الابتعاد عن اسلوب المحاصصة في الحكم، وعلى المستوى السياسي والاداري، والذي يُعد أحد خصائص الدولة العراقية بعد العام ٢٠٠٣، والتي تقوم بدورها على هدم المرتكزات الديمقراطية التي يتوجب بناء الدولة على اساسها، وقد عمل نظام المحاصصة بدوره على استشراء الفساد الاداري والمالي كخطوة اولى في ادارة الدولة وقد يقود الى تفكك الدولة كمرحلة نهائية.

٥. ضرورة اعتماد معايير العمل المؤسسي في العراق، لاسيما ان العراق امام مفترق طرق في بناء الدولة او ترميم ما تبقى منها، حيث ان تلك المعايير قد تتنوع بحسب الاساس المتبع في تقسيمها، فهي اما معايير اقتصادية او معايير اجتماعية او حتى معايير اخرى والتي تعمل في مجموعها على ضمان توفير التوجه العلمي والعملي للرقابة من جهة، ومساعدة المراقبين في اداء مهامهم الرقابية ودعم الممارسة المتسقة والكفؤة والفعالة لرقابة الاداء من ناحية اخرى، كما ان الحديث عن مؤشرات تقييم الاداء يجرنا هو الاخر بدوره الى دراسة انواعها والتي تتشكل بدورها بحسب عناصر رقابة الاداء، فهي اما ان تكون مؤشرات تهتم بقياس الفعالية حول مدى نجاح او اخفاق الوحدات الحكومية في تحقيق اهدافها وخططها المرسومة او مؤشرات لقياس الكفاءة

في تحديد درجة كفاءة ادارة تلك الوحدات الخاضعة للرقابة في استخدام مواردها المتاحة وان تلك الموارد العمومية يتم استغلالها والحصول عليها بتكلفة اقتصادية ومن خلال قياسها بمؤشرات تتعلق بذلك الغرض.

Abstract

In Iraq, there are cultural divisions have had a significant impact on the development and growth of the structure of society and institution-building and the state, and this is because Iraq located on the edge of the desert, which made civilization and urbanization and the state in the case of emergence and decline without a steady accumulation, and from the point of view of Ali al-Wardi, Iraq is located on the largest source of the Bedouin and this is the Arabian Peninsula, therefore Iraq receives nomadic waves one after the other, as it is one of the most Arab countries suffering from the conflict between the values of Bedouin and the values of civilization over several generations. Therefore, this study comes to discuss the effect of convincing Bedouin and the phenomenon of urbanization on the institutional construction in Iraq.

Key Words: institutions, Bedouin, urbanization, civilization.

1. موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثالثة، الجزء السادس، ١٩٩٠، ص٤٤٦

- البداوة المقنعة: هي التحضر الشكلي، اي السكن والعمل في المدينة مع بقاء العقلية ريفية والقيم بدوية والسلوك حسب العرف العشائري وتحول الانتماء والولاء من الدولة والوطن الى القبيلة والطائفة والمنطقة، ينظر: ابراهيم الحيدري ، البداوة المقنعة، الحوار المتمدن–العدد: ٣٥١٦ – ٢٠١١ / ١٠ / ١٤ – ١٧:٢١ : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=279549

[3].صلاح جواد شبر، لماذا لا يثور العراقيون، دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، بيروت– لبنان، ٢٠١٦، ص٣٣.

[4] . ان نسبة الرُحل والقبائل الريفية كانت ٤١,٥%، في العام ١٨٦٧، وتغيرت في العام ١٩٠٥ الى ٧٢,١٩%، على التوالي اما بالنسبة للجنوب العراقي فالتغير في كلا الفترتين كان من ٣٩,٢٣% – ٧٨,٧%، على التوالي، انظر: أسحاق نقاش، شيعة العراق، ترجمة عبد الاله التميمي، دار المدى للثقافة، لبنان، ١٩٩٦، ص٣٤.

[5] . د.ياسين سعد محمد البكري، بنية المجتمع العراقي– جدلية السلطة والتنوع، العهد الجمهوري الاول ١٩٥٨–١٩٧٣ انموذجاً، مؤسسة مصر مرتضى، بيروت – لبنان، ٢٠١١، ص٧٤.

* . وردت مفردات الفلاح والاقطاعي ليس من باب طبيعة العمل بقدر ما هي منظور ثقافي وانثربولوجي كانت تتميز به تلك الطبقات.

** وهو النظام الذي ادخله الوالي (مدحت باشا ١٨٦٩–١٨٧٢)، وبمقتضى احكام هذا النظام كان يجوز تفويض الاراض الاميرية لزارعها الفعلي، وكان مدحت باشا يهدف من وراء هذا النظام زيادة موارد الدولة، وتحطيم نظام العشائري. ينظر: شاكر ناصر، قوانين الارض والاملاك غير المنقولة، بغداد، ١٩٤٢، ص٨ وما بعدها.

[6] . صلاح جواد شبر، مصدر سبق ذكره، ص٤٣.

[7] . د.ياسين سعد محمد البكري، بنية المجتمع العراقي– جدلية السلطة والتنوع العهد الجمهوري الاول ١٩٥٨– ١٩٦٣ أنموذجاً، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي،بيروت– لبنان، ٢٠١١، ص ١٦.

* مع ان المجتمع البدوي غالباً ما يتجنب عملية الاغتيال ويعتبرها خطوة جبانه مالم تكن المواجهة وجهاً لوجه، فإن العرف السياسي في المنظار البدوي مختلف حيث يرى في الحضر(كأمثال الملك) بانهم قوم نقضوا اصول واعراف الاخلاق العربية الاصيلة ولذلك فانهم يستحقون القتل بطريقة الاغتيال او بغيره، وننظر الى ما حل بالملك وعائلته في تموز من العام ١٩٥٢ والطريقة التي تم اعدامه وعائلته ثم التمثيل في جثثهم بغاية الوحشية، وكان المهاجمون والقتلة هم العشائر العراقية الريفية التي استوطنت المدن، والتي كانت قد دخلت الجيش العراقي انتظاراً لهذه الفرصة ومن ثم الانقضاض على الحاكم ملكاً كان او وزيراً، فقد اشار الى ذلك عبد السلام عارف عندما ذكر في تصريحاته الى (مجلة رزو اليوسف) بأن العشائر الريفية التي استوطنت بغداد قد ملأوا المدينة في يومها ولا نعلم من اين جاءوا وكانوا هؤلاء هم القوة الضاربة في الوحشية التي سادت الثورة انذاك، انظر في ذلك: (حنا بطاطو، العراق، الجزء الثالث، ص١١٤، نقلاً عن روز اليوسف، مقابلة مع عبد السلام عارف في ٢٣ ايار ١٩٦٦ العدد ١٩٨٠، ص٢٨–٢٩، وكذلك في العدد ١٩٨١، في ٣٠ ايار ١٩٦٦ ص٦.

[8] . المصدر السابق نفسه، ص١١٥.

* الشيخ في النظام البدوي، أقل دكتاتورية من الشيخ في العرف الريفي، كون الاول لا يمتلك ارضاً يميزه في قوته عن البدوي او الفلاح، بينما في الارياف تأتي قوة الشيخ الاقطاعي من امتلاكه للأرض، انظر:

Hana Batatu, The old Social Classes and The Revolutionary Movements In Iraq, 2d ed,(Princeton, N.J., 1982), p209.

[9] . حنا بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص ١١٧.

[10] . عبد الكريم الازري، تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠–١٩٥٨، الجزء الاول، بيروت، ١٩٨٢، ص٨٨، وكذلك انظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الاول، مطبعة العرفان، صيدا ، لبنان، ١٩٦٥، ص١٩٤.

[11] . قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٥.

* من الممكن الاستعانة بطروحات (جوستاف لوبون) في تحليل هذه الظاهرة الجمعية، حيث ميز بين سيكولوجية الفرد كفرد، وبين سيكولوجية الفرد حينما يندمج مع الجمهور، وهو ما اسماه (سيكولوجية الجماهير)، فالفرد المنخرط في الجمهور يتسم حسب لوبون ب" تلاشي الشخصية الواعية، فهيمنة الشخصية اللاواعية توجه الجميع ضمن نفس السياق بواسطة التحريض والعدوى للعواطف والافكار"، كما يعتقد ان " الجمهور دائماً هو ادنى مرتبة من الانسان الفرد فيما يخص الناحية العقلية الفكرية"، وكذلك يمكن الاستعانة بمفهوم (اللاشعور السياسي) عند ريجيس دوربري في كتابه (العقل السياسي)، والذي يطرح فيه " ان النزعات والرواسب الدفينة والتي يجهلها الانسان، هي جمع خبرات الاجيال السابقة"، وسمى هذه النزعات الموروثة في اللاشعور الجمعي بالصور العتيقة وهذه الصور توجد في جميع المجتمعات وتوجد في القصص والاساطير كما ان اللاشعور الجمعي له دور كبير في توجيه سلوك الحاضر بالرغم من عدم معرفتنا كيف ولماذا". ينظر: جوستاف لوبون، سيكولوجية الجماهير، ترجمة هاشم صالح، الطبعة التاسعة عشر، دار الساقي، بيروت، ١٩٩١، ص٦١، وكذلك ينظر: سيجموند فرويد، علم النفس الجمعي وتحليل الانا، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٩، ص٩–١٠.

[12] المصدر نفسه

* الريفية او المدنية بمرور الوقت تتحول الى ظاهرة ثقافية تتميز بها الاقوام التي تسكن المدينة او الريف، وقد كانت في السابق تمثل فاصل ثقافي مهم كما يُعبر عنها في القران الكريم في بعض آياته الكريمة (الاعراب)، وكما هي في الثورات التي كانت تستعر ما بين الفئتين وذلك بسبب الاختلاف في المشتركات الثقافية، وقد كان مجلس البرلمان الفرنسي (مجلس العهد) بعد الثورة الفرنسية قد انتج احزاب تنتمي الى مناطقهم فيما يتعلق بالريف والمدن، فحزب المونتيار (الجبلي) وحزب البلين (السهليين) كانوا يستحوذون على مائة مقعد لكل منهم من مجموع ٧٥٤ مقعد ، في الوقت الذي كان المسيطر الرئيسي على الحكومة في وقتها هم اليعاقبة (اليسار) الذين يمتلكون ٣٣٠ مقعد، انظر: غوستاف لوبون، روح الثورات والثورة الفرنسية، ترجمة عادل زعيتر، طبع مؤسسة كلمات عربية للطباعة والنشر، مصر، ٢٠١٢، ص١٢٢.

[13]. ان نسبة ١٢% من المولودين في الكوت، و١٣% من المولودين في كربلاء، و٢٤% من المولودين في ميسان، يعيشون كمهاجرين في محافظات اخرى نسبة الى احصاء في العام ١٩٤٧، اما في العام ١٩٥٧ فقد اجري احصاء في العمارة فوجد ما نسبته ٦٧% من مواليد العمارة يعيشون في محافظة بغداد، ومنهم من نزح الى محافظة البصرة (نقلاً عن النقاش، مصدر سبق ذكره، الوثيقة التالية:

Doris Phillips, Rural-Io-Urban Migration in Iraq, EDCC 7 (1959): 409; Adams, "Population Trends", 158; M. Azeez, "Geographical Aspects of Rural Migration from ' Amara province Iraq' 1955- 1964" (Ph.D. diss, Durham University, 1968), p 195.

[14]. طالب الحسن، حكومة القرية، الجزء الاول، دار أور للطباعة، دمشق، ٢٠٠٢، ص٩٨.

* معظم من اسس الجيش العراقي هم من اقارب واحفاد ممن كان يمثل العراق في البرلمان العثماني، كشوكت باشا هو والد ناجي شوكت رئيس الوزراء، مراد بك سليمان هو اخو حكمت سليمان رئيس الوزراء ووالد زوجة رشيد عالي الكيلاني وعم والدة ناجي شوكت، انظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، دار افاق عربية، بغداد، ١٩٨٨، ص٣١٧.

[15]. صلاح جواد شبر، لماذا لا يثور العراقيون، مصدر سبق ذكره، ص٦٧.

[16]. صلاح جواد شبر، مصدر سبق ذكره، ص٦٩.

17. د.ياسين سعد محمد البكري، مصدر سبق ذكره.

[18]. المصدر: مجلة افاق، تزييف المدن: ظاهرة أنثروبولوجية جديدة، ٢٠١٣/٧/٢٤، الموقع على الانترنت:

http://revue.afak.tarbawia.over-blog.com/article-119221036.html

19 .Hana Batatu, op.cit.p212.

20. حمود الشبامي، استخدام بيانات المحاسبة الحكومية في تقييم الاداء مع دراسة تطبيقية على قطاع التعليم في الجمهورية العربية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة صنعاء، ١٩٨٧، ص٢٣.

21. المصدر السابق نفسه، ص٢٤.